أثر الاقتصاد الازرق على النمو الاقتصادي في ميناء بورتوفيق

إعداد
ثناء محمد احمد خليفة[١]، د. ر/ هشام محمود هلال[٢]، ا.د/ محمد احمد الكرش[٣]
[١] الهيئة العامه لموانى البحر الاحمر
[٢] الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
[٣] كلية التربية جامعة دمنهور

DOI NO. https://doi.org/10.59660/511115
Received 04/03/2025, Revised 29/04/2025, Acceptance 11/06/2025, Available online 01/01/2026

Abstract

This research aims to explore the impact of the blue economy on economic growth and its key indicators, such as inflation, savings, investment, and gross domestic product (GDP). Focusing on Port Tawfiq as a case study, the blue economy is considered a modern economic model that seeks to achieve sustainable development by sustainably utilizing marine resources and balancing environmental, economic, and social aspects. The study aims to analyze how this model affects the enhancement of economic efficiency, mitigation of challenges like inflation, increases in savings and investment rates, and stimulation of GDP growth.

The research adopted a descriptive-analytical methodology, collecting data through questionnaires administered to workers and specialists in Port Tawfiq, in addition to secondary data related to economic growth indicators. The data was analyzed using appropriate statistical methods, such as regression analysis and correlation testing, to assess the relationship between the blue economy and economic growth indicators.

"The results indicated that implementing the blue economy concept significantly contributes to improving savings and investment rates, and reducing inflation by boosting domestic production and lessening reliance on imports. Furthermore, the findings revealed a notable positive impact on the Gross Domestic Product (GDP), as investment in sustainable marine activities stimulated economic growth and enhanced the competitiveness of Port Tawfik."

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف أثر الاقتصاد الازرق على النمو الاقتصادى ومؤشراته الرئيسية مثل التضخم، والادخار، والاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي. مع التركيز على ميناء بورتوفيق كحالة بحثية، حيث يعتبر الاقتصاد الأزرق من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال استغلال الموارد البحرية بشكل مستدام وتحقيق التوازن بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير هذا النموذج على تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليل التحديات مثل التضخم، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتحفيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيانات موجهة للعاملين والمختصين في ميناء بورتوفيق، بالإضافة إلى البيانات الثانوية المتعلقة بمؤشرات النمو الاقتصادي، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل تحليل الانحدار واختبار الارتباط، لتقييم العلاقة بين

الاقتصاد الأزرق ومؤشرات النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن تطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق يسهم بشكل كبير في تحسين معدلات الادخار والاستثمار، وتقليل التضخم من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. كما بينت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أدى الاستثمار في الأنشطة البحرية المستدامة إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية لميناء بورتوفيق.

١ـ مقدمة:

ميناء بورتوفيق من اقدم وأهم الموانئ المصرية، إذ يتمتع بموقع استراتيجى عند المدخل الجنوبى لقناة السويس، مما يجعله نقطة محورية للتجارة البحرية بين اسيا واوروبا، وبين البحر الاحمر والبحر المتوسط. تأسس الميناء عام ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس، ويغطى مساحة تقدر بـــ ١,٦ مليون متر مربع، ويضم أرصفة يبلغ إجمالي طولها ٢١٠٠ متر وبعمق يصـــل إلى ٩,٥ متر. ومع تصـــاعد المنافســـة الإقليمية والعالمية، بات تطوير البنية التحتية للميناء وتحديث خدماته أمراً ضـــرورياً لتعزيز كفاءته التشـــغيلية والاقتصـــادية ومواكبة التطورات التكنولوجية (الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، ٢٠٢٢).

برز مفهوم "الاقتصاد الأزرق" كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي في ظل التوجهات الحديثة نحو التنمية المستدامة، من خلال استغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة، خاصة في الدول المطلة على البحار. ويساهم الاقتصاد الأزرق في دعم أنشطة مثل الصيد البحري، والطاقة المتجددة، والسياحة الساحلية، وإنشاء المحميات البحرية، مع ضـــمان حماية البيئة البحرية. ويُعد ميناء بورتوفيق مؤهلاً للعب دور محوري في تطبيق هذا المفهوم من خلال تطوير النقل البحري، ودعم الطاقة البحرية، وتعزيز السياحة الساحلية، بما يسهم في تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد البحرية (وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٢٤).

٢ـ النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عملية مستدامة تهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد الوطني، ويقاس عادة من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويسهم النمو في تحسين مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، والدخل القومي. ويتأثر هذا النمو بعوامل متعددة مثل رأس المال البشـــري والمادي، والتكنولوجيا، والاستقرار السياسي، والتجارة الخارجية. ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لا بد من تطبيق سياسات تنموية متكاملة تعزز الإنتاجية وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. محددات النمو الاقتصادي تشمل عدة عوامل أساسية مثل رأس المال البشري، الاستثمار في البنية التحتية، التقدم التكنولوجي، والاستقرار السياسي، وهذه العوامل تســـاهم في تحقيق نمو مســـتدام من خلال تحســـين التعليم وتطوير الموارد الطبيعية. (Barro, 1991).

أما أهمية النمو الاقتصـــادي فهي تتمثل في تحســـين مســـتوى المعيشـــة وزيادة فرص العمل، فضـــلاً عن تعزيز الإيرادات الحكومية والاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة القدرة التنافسية للدولة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١). النمو الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحســـين مســـتوى المعيشـــة، وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة، وتعزيز التنمية المســـتدامة، وتحســـين البنية التحتية. يعتمد قياس النمو الاقتصـــادي على مؤشـــرات متنوعة مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونصيب الفرد من الناتج، والإنتاجية، بالإضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية ومعدل البطالة

والتضخم. تستخدم هذه المؤشرات لتقييم تقدم السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الأداء الاقتصادي العام (البنك الدولي، ٢٠٢٣).

النمو الاقتصادي يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، وتشمل التحديات الاقتصادية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، والبطالة، بالإضافة إلى التحديات السياسية مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي. كما تؤثر التحديات الاجتماعية والديموغرافية مثل النمو السكاني السريع وعدم المساواة الاقتصادية على النمو، بينما تحد من تقدم القطاعات الاقتصادية التغيرات المناخية والتلوث البيئي. من جانب آخر، فإن الفجوة التكنولوجية وضعف الاستثمار في البحث والتطوير تشكل تحديات إضافية. أمثلة حية تشمل ميناء روتردام الذي يواجه تحديات بيئية ويتبنى حلول الاقتصاد الأزرق، وميناء سنغافورة الذي يتغلب على تحديات التنافسية عبر التحول الرقمي (البنك الدولي، ٢٠٢٣).

٣- الاقتصاد الازرق:

الاقتصاد الأزرق هو نموذج اقتصادي يركز على الاستخدام المستدام للموارد البحرية والمائية لتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على صحة النظم البيئية البحرية. نشأ هذا المفهوم كاستجابة للتحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة بالاستخدام غير المستدام للموارد البحرية. يعود الفضل في صياغة هذا المصطلح إلى عالم الاقتصاد البلجيكي (Gunter Pauli)، الذي قدمه في كتابه "الاقتصاد الأزرق: ١٠ سنوات، ١٠٠ ابتكار، ١٠٠ مليون وظيفة" (Pauli, 2010). وقد اكتسب هذا المفهوم زخماً دولياً بعد مؤتمر ريو+٢٠ للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، حيث تم التأكيد على أهمية المحيطات والبحار كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما أهداف الاقتصاد الأزرق فتتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال استغلال الموارد البحرية بطرق مسئولة، مع الحفاظ على البيئة. وتشمل هذه الأهداف تعزيز الأمن الغذائي عبر تطوير مصايد الأسماك المستدامة، وحماية النظم البيئية البحرية، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة من البحار، مثل طاقة الرياح والطاقة المائية، بالإضافة إلى تعزيز السياحة البحرية المستدامة. هذه الأهداف تسهم في بناء اقتصاد يوازن بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي (الزهري ,٢٠٢٥).

يعتمد الاقتصاد الأزرق على عدة عناصر رئيسية مثل الملاحة والنقل البحري، التي تشمل الشحن البحري والخدمات اللوجستية، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية، التي توفر غذاء آمن ومستدام، والطاقة المتجددة البحرية التي تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والسياحة الساحلية والبحرية التي تساهم في الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل. إضافة إلى ذلك، يشمل الاقتصاد الأزرق إدارة وحماية البيئة البحرية، مثل الحفاظ على الشعاب المرجانية وتقليل التلوث، وتحلية المياه لتوفير المياه العذبة للدول التي تعاني من نقص المياه. من خلال هذه الأهداف والعناصر، يساهم الاقتصاد الأزرق في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق توازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية وحمايتها للأجيال القادمة (Pauli, 2010).

الاقتصاد الأزرق يقدم العديد من الفوائد التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحسين الظروف الاجتماعية. على الصعيد الاقتصادي، يسهم الاقتصاد الأزرق في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر قطاعات مثل الشحن البحري، والسياحة الساحلية، وصيد الأسماك، حيث يقدر أن القيمة الاقتصادية للأنشطة المرتبطة بالمحيطات تبلغ حوالي ٢,٥ تريليون دولار سنويًا (World Bank, 2017). كما يخلق الاقتصاد الأزرق فرص عمل عبر قطاعات متعددة، ويوفر ملايين الوظائف، خاصة في مصايد الأسماك. من الناحية

البيئية، يعزز الاقتصاد الأزرق الحفاظ على النظم البيئية البحرية وتقليل التلوث البحري، ويشجع على الصيد المستدام. وفيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية، يساهم الاقتصاد الأزرق في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستوى معيشة المجتمعات الساحلية من خلال توفير فرص عمل وتنمية البنية التحتية (UNDP, 2018).

ورغم هذه الفوائد، يواجه الاقتصاد الأزرق العديد من التحديات مثل التلوث البحري، والتغير المناخي، والتهديدات الناتجة عن الاستغلال الجائر للموارد البحرية. كما تواجه بعض البلدان صعوبة في تأمين التمويل المناسب لتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق المستدامة (World Bank, 2017). لمواجهة هذه التحديات، يجب تعزيز التعاون الدولي، وسن قوانين وتشريعات تحمي الموارد البحرية، وتطوير تقنيات مبتكرة للمراقبة والحد من التلوث.

٤- تطبيق الاقتصاد الازرق في مصر:

تتمتع مصر بسواحل طويلة على البحرين الأحمر والمتوسط، مما يجعل تطبيق الاقتصاد الأزرق فرصة كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. في هذا السياق، تسعى مصر إلى تطوير موانئها لتكون مراكز لوجستية متكاملة، مثل ميناء الإسكندرية، وتعزيز الاستفادة من قناة السويس لدعم الأنشطة الاقتصادية (هيئة قناة السويس، ٢٠٢٢). كما تركز على تطوير السياحة البحرية في مناطق مثل شرم الشيخ والغردقة، ودعم الاستزراع السمكي لضمان الأمن الغذائي (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، ٢٠٢٣). كما تعمل على استكشاف طاقة الرياح البحرية وتحلية مياه البحر باستخدام تقنيات مستدامة (وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية، ٢٠٢٣). ومن خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن لميناء بورتوفيق أن يعزز من دوره الاقتصادي عبر تطوير البنية التحتية، ودعم الصناعات البحرية، وتوسيع السياحة البحرية، واستغلال مصادر الطاقة المتجددة، مع الحفاظ على البيئة البحرية.

٥- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث يعد هذا المنهج من أكثر المناهج البحثية استخدامًا في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، كونه يهدف إلى وصف الظاهرة محل البحث وتحليل مكوناتها بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية وعملية دقيقة (المشهداني,٢٠١٤). ومن ثم تحليل العلاقات الارتباطية الموجودة بين المتغير المستقل والذي تمثل في (الاقتصاد الازرق) والمتغير التابع والذي تمثل في (النمو الاقتصادي ومؤشراته الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الادخار والاستثمار، ومعدل التضخم) من أجل محاولة التعرف على الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع، وحجم هذا الأثر للوصول إلى استنتاجات من شأنها أن تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

٦- فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيسي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق والنمو الاقتصادي (معدل التضخم، معدل الادخار والاستثمار، الناتج المحلي) في ميناء بورتوفيق.

الفروض الفرعية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق ومعدل التضخم في ميناء بورتوفيق.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق ومعدل الادخار والاستثمار في ميناء بورتوفيق.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق والناتج المحلي في ميناء بورتوفيق.

٧- مجتمع وعينة البحث:

اختيار عينة عشوائية من العاملين في ميناء السويس، حيث تم اختيار أفراد من الإدارات ذات الصلة مثل الإدارة العليا، وإدارة التخطيط الاستراتيجي، وإدارة حماية البيئة البحرية، بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد الأزرق. تم تصميم العينة لضمان تمثيل شامل للآراء المتعلقة بمؤشرات البحث مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الادخار والاستثمار، ومعدل التضخم. بلغ إجمالي عدد العاملين في الميناء ٤٠٠ فرد، وتم اختيار ١٠٪ منهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ليكون العدد النهائي للعينة ٤٠ فردًا. وقد تم استخدام الاستبانة في تجميع البيانات لتحليلها باستخدام معادلة Q2.

٨- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث باستخدام معامل كاي سكوير (Chi-Square) لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة واختبار الفرضيات، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية. كما استخدم النسبة المئوية لحساب التكرار لكل بند من بنود الاستبيان.

٩- نتائج فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق ومعدل التضخم في ميناء بورتوفيق.

تشير نتائج الفرضية إلى أن الاقتصاد الأزرق يؤثر على معدلات التضخم بشكل غير مباشر في هذا الميناء، حيث كانت قيمة Q2 المحسوبة ١٢,٥٦ أكبر من قيمة Q2 الجدولية (٩,٤٨٨) عند مستوى ٠,٠٥، مما يعكس دلالة إحصائية للرأي الأكبر بنسبة ٤٧,٤٪. يتفق هذا مع دراسة (Jones et al., 2020) التي تشير إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الأزرق يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويساهم في استقرار التضخم من خلال زيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد البحرية. كما تبرز هذه الدراسة في تناول تأثير الاقتصاد الأزرق على التضخم في نطاق ميناء بورتوفيق، مما يعكس طابعًا محليًا مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت التأثير العام للاقتصاد الأزرق على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لتقليل آثار التضخم على الاقتصاد المحلي، فقد وجد أن قيمة Q2 المحسوبة (٢٠,٩٨) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى ٠,٠١، مما يدل على دلالة إحصائية لرأي المشاركين بنسبة ٤٧,٤٪. وهذا يتفق مع دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١) التي أكدت أن تطوير الموانئ يساهم في تقليل تكاليف التشغيل واستقرار الأسعار. كما أشار تقرير الأونكتاد (٢٠٢٤) إلى أن تحسين كفاءة الموانئ يقلل من تكاليف التجارة وبالتالي من تأثير التضخم على الاقتصاد المحلي، مع تميز هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين الاقتصاد الأزرق وتقليل آثار التضخم على المستوى المحلي.

أما بالنسبة لتحسين الفجوة التضخمية في الأسواق المحلية، فقد أظهرت النتائج أن الاقتصاد الأزرق يمكن أن يساهم في تقليل العوامل المسببة للتضخم، مثل ارتفاع تكاليف النقل، حيث كانت قيمة Q2 المحسوبة ٢٠,٩٨ أكبر من قيمة Q2 الجدولية عند مستوى ٠,٠١. يتفق هذا مع دراسة (Smith et al., 2020) التي بينت أن تطوير الاقتصاد الأزرق يساهم في تقليل الفجوة التضخمية من خلال تحسين القدرة الشرائية. كما تبرز هذه

الدراسة من خلال إضافة تحليل جديد حول العلاقة بين الاقتصاد الأزرق والفجوة التضخمية في الأسواق المحلية، الذي لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل تفصيلي.

أخيرًا، بالنسبة للتأثير المباشر للنمو الاقتصادي على معدلات التضخم في الأنشطة المرتبطة بالميناء، أظهرت النتائج أن قيمة Q2 المحسوبة (٢٤,٩) كانت أكبر من قيمة Q2 الجدولية عند مستوى ٠,٠١، مما يدل على دلالة إحصائية للرأي الأكبر بنسبة ٤٧,٣٪. يتفق هذا مع دراسة (Baker et al., 2022) التي تشير إلى أن الاستثمار في الطاقة البحرية المتجددة يساهم في النمو الاقتصادي المستدام، مما يؤثر بدوره على التضخم من خلال تقليل التكاليف التشغيلية. كما تميزت هذه الدراسة في التركيز على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في أنشطة الموانئ بشكل أكثر دقة، مقارنة بالدراسات السابقة.

وبذلك، تتفق نتائج الدراسة الحالية مع الأدبيات السابقة، وتسلط الضوء على تأثير الاقتصاد الأزرق على التضخم بشكل محلي ومحدد بميناء بورتوفيق، مما يملأ فجوة بحثية لم تتناولها الدراسات السابقة بالتفصيل.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الأزرق ومعدل الادخار والاستثمار في ميناء بورتوفيق.

يتضح من التحليل أن العديد من العبارات المتعلقة بالاستثمار في الاقتصاد الأزرق تُظهر دلالة إحصائية تدعم تأثيره الإيجابي على فرص العمل والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، أظهرت العبارة المتعلقة بتأثير الاستثمار في الاقتصاد الأزرق على خلق فرص العمل أن القيمة المحسوبة كانت ٣٥,٢٧، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ١٣,٢٧٧ عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يشير إلى وجود تأثير كبير لهذا الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة. وهذا يتفق مع دراسة (UNCTAD, 2023) التي أكدت أن الاستثمار في القطاعات البحرية مثل السياحة وتربية الأحياء المائية والطاقة المتجددة يُساهم بشكل ملحوظ في توفير فرص عمل مستدامة في المناطق الساحلية، وهو ما يتسق أيضًا مع نتائج دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١) التي ربطت تطوير الموانئ بزيادة فرص العمل.

أما بالنسبة لتأثير الاستثمار في التعليم والتدريب البحري على كفاءة الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، فقد كانت القيمة المحسوبة ٢١,٠١، وهي أيضًا أكبر من القيمة الجدولية (١٣,٢٧٧) عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يدل على وجود دلالة قوية لهذا التأثير. وقد دعمت دراسة (Jones et al., 2020) هذا الاستنتاج، حيث أشارت إلى أن الاستثمار في التعليم والتدريب البحري يعزز من كفاءة القوى العاملة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ٢٠٢٢). فيما يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي في تقليل معدلات البطالة، أظهرت القيمة المحسوبة ٢٨,٣٤، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يؤكد أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على تقليل معدلات البطالة، وهو ما يتوافق مع دراسات مثل دراسة (Baker et al., 2021) التي أكدت أن الاقتصاد الأزرق يعزز النمو الاقتصادي ويقلل البطالة، إضافة إلى دراسة (سيد، ٢٠٢٠) التي تناولت تأثير تطوير البنية التحتية البحرية على زيادة الاستثمارات وفرص العمل.

وبالنسبة لتأثير النمو الاقتصادي على زيادة الاستثمارات، كانت القيمة المحسوبة ٣٢,٠٢، وهي أيضًا أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يشير إلى دلالة قوية لهذا التأثير. وهذا يتفق مع دراسة (Smith et al., 2019)

التي أكدت أن النمو الاقتصـــادي يؤدي إلى زيادة الثقة في الأســـواق، مما يحفز الاســـتثمارات في القطاعات البحرية، وهو ما يدعمه أيضًا تقرير (الأونكتاد، ٢٠٢٣).

أما بالنسـبة لزيادة فرص الاسـتثمار في ميناء بورتوفيق، أظهرت القيمة المحسـوبة ١٤,٩، التي تتجاوز القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يدل على وجود دلالة لهذه العلاقة. وتدعم دراسـة (UNCTAD, 2022) هذا التأثير، حيث أكدت أن زيادة معدلات النمو الاقتصـادي تحفز الاسـتثمارات في الموانئ عن طريق تحسين البنية التحتية وخلق بيئة جاذبة للمستثمرين.

وأخيرًا، أظهرت العبارة التي تتعلق بمدى تأثير الادخار والاســتثمار في تحقيق النمو الاقتصــادي أن القيمة المحســوبة كانت ٣٢,٨٢، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يدل على تأثير قوي لهذا العامل في تحقيق النمو الاقتصـــادي. وتدعم دراســـة (Miller et al., 2018) هذا التحليل، حيث أكدت أن الادخار والاســتثمار هما المحركان الرئيســيان للنمو الاقتصــادي المســتدام، وهو ما أكده أيضًــا تقرير (البنك الدولي، ٢٠٢١). ومن خلال هذه التحليلات، نجد أن أربعة من البنود كانت نسبة موافقتهم قوية، بينما كانت اثنان بنسبة موافقة معتدلة. بشــكل عام، هناك توافق بين نتائج هذه الدراســة والدراســات الســابقة التي أكدت على أهمية الاسـتثمار في الاقتصـاد الأزرق في مجالات مثل التوظيف، والنمو الاقتصـادي، والاسـتثمار، وتقليل معدلات البطالة.

الفرضـــية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين تطبيق الاقتصـــاد الأزرق والناتج المحلي في ميناء بورتوفيق.

يتضـــح من التحليل أن العبارة التي تشـــير إلى "مســـاعدة الموارد البحرية المحلية في تقليل الاعتماد على الواردات" أظهرت أن القيمة المحســـوبة Q2 تســـاوي ٢٤,٦٤، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وهذا يشير إلى دلالة قوية لهذا الرأي، حيث أظهرت الدراسة أن ٣٦,٩٪ من المشاركين اختاروا الموافقة. يتفق هذا مع دراسة (Smith et al., 2019) التي بينت أن استغلال الموارد البحرية المحلية يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات ويعزز الاكتفاء الذاتي، وهو ما يُعتبر إضافة جديدة تسلط الضوء على دور الاقتصاد الأزرق في تقليل العجز التجاري.

أما بالنسبة للعبارة "يساهم الاقتصاد الأزرق في زيادة الناتج المحلي الإجمالي"، فقد أظهرت القيمة المحسوبة Q2 بمقدار ١٤,٣٧، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧ عند نفس مســتوى الدلالة، مما يدل على دلالة إحصـــائية قوية. حيث وافق ٤٢,٢٪ من المشـــاركين على هذه العبارة، ويتفق هذا مع تقرير الأونكتاد (٢٠٢٢) الذي أشـــار إلى أن الأنشـــطة الاقتصـــادية البحرية مثل الصـــيد والاســـتزراع الســـمكي تســـاهم في تعزيز النمو الاقتصـــادي، ولكن هذه الدراســـة تميزت بتحليل تأثير الاقتصـــاد الأزرق في النمو المحلي على مســـتوى الموانئ والمناطق الساحلية.

وبالنســـبة لعبارة "زيادة مســـاهمة الاقتصـــاد الأزرق في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تحســـين مســـتوى المعيشـــة"، فإن القيمة المحسوبة Q2 بلغت ١٢,٥٦، مما يعني دلالة إحصـــائية عند مستوى ٠,٠٥. حيث وافق ٤٢,٢٪ من المشاركين، وهو ما يتفق مع دراسة (Jones et al., 2020) التي أشارت إلى أن زيادة الاستثمار في الاقتصاد الأزرق تخلق فرص عمل وتحسن الدخل، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين جودة الحياة.

وعند الحديث عن "دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع التنموية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق"، أظهرت القيمة المحسوبة Q2 قدرها ٢٥,٩٥، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وهذا يدل على دلالة قوية لهذا الرأي حيث وافق ٤٧,٤٪ من المشاركين. وهو يتفق مع دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١) التي أشارت إلى دور المؤسسات المالية في دعم مشروعات الاقتصاد الأزرق. أما بالنسبة للعبارة "الحوافز الضريبية تساعد الشركات على زيادة معدلات النمو الاقتصادي"، فقد أظهرت القيمة المحسوبة Q2 تساوي ١٣,٨٤، مما يدل على دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١. ووافقت ٣٦,٨٪ من المشاركين، مما يتفق مع دراسة (Baker et al., 2018) التي بينت أن الحوافز الضريبية تشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق.

وفيما يخص العبارة "الأزمات السياسية تؤثر على تباطؤ النمو الاقتصادي في قطاعي التجارة والنقل البحري"، كانت القيمة المحسوبة Q2 28.59، مما يدل على وجود دلالة إحصائية قوية عند مستوى ٠,٠١. حيث وافق ٤٤,٨٪ من المشاركين، وهو يتفق مع دراسة (سيد، ٢٠٢٠) التي أكدت على تأثير الأزمات السياسية على التجارة والنقل البحري. أما بالنسبة لعبارة "شراء المنتجات المحلية يدعم الاقتصاد الوطني"، أظهرت القيمة المحسوبة Q2 تساوي ٣٦,٣٥، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يدل على دلالة قوية. ووافق ٥٥,٢٪ من المشاركين، مما يتفق مع دراسة (Miller et al., 2021) التي بينت أن دعم المنتجات المحلية يعزز الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لعبارة "محدودية الموارد الطبيعية تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي"، أظهرت القيمة المحسوبة Q2 27.72، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، حيث وافق ٥٠٪ من المشاركين. وهذا يتفق مع دراسة (Gomez et al., 2019) التي أكدت على تأثير نقص الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي. وعند تحليل العبارة "التوزيع غير العادل للثروات يؤثر على النمو الاقتصادي"، أظهرت القيمة المحسوبة Q2 تساوي ٢٤,٣٧، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يدل على دلالة قوية. حيث وافق ٥٠٪ من المشاركين، وهو يتفق مع دراسة (Robinson et al., 2020) التي أظهرت تأثير التوزيع غير المتكافئ للثروات على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للعبارة "الأجور المنخفضة تؤثر على تحقيق النمو الاقتصادي"، كانت القيمة المحسوبة Q2 تساوي ١٢,٨، وهي أكبر من القيمة الجدولية ٩,٤٨٨ عند مستوى دلالة ٠,٠٥، مما يدل على دلالة إحصائية لهذا الرأي. حيث وافق ٣٦,٩٪ من المشاركين، وهو يتفق مع دراسة (Ahmed, 2018) التي أكدت أن الأجور المنخفضة تحد من النمو الاقتصادي.

وأخيرًا، بالنسبة للعبارة "زيادة الإنتاج المحلي للموارد البحرية يساعد في الحد من التضخم"، أظهرت القيمة المحسوبة Q2 30.56، وهي أكبر من القيمة الجدولية ١٣,٢٧٧، مما يدل على دلالة إحصائية قوية. حيث وافق ٥٥,٣٪ من المشاركين، مما يتفق مع دراسة (UNCTAD, 2023) التي بينت أن زيادة الإنتاج المحلي للموارد البحرية يساهم في تقليل تكاليف الاستيراد وبالتالي يساعد في الحد من التضخم.

يمكن استنتاج أن ستة من البنود كانت الموافقة عليها قوية للغاية، بينما كانت خمسة بنود بموافقة معتدلة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي. وعمومًا، يتوافق هذا البحث مع الدراسات السابقة في دعم الاقتصاد الأزرق ودوره

في تعزيز النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وتقليل التضخم، مع تقديم إضافات جديدة في بعض الجوانب مثل تأثير الأزمات السياسية والمؤسسات المالية على هذا المجال.

١٠- توصيات الدراسة:

- **تعزيز الإنتاج المحلي للموارد البحرية:** نظرًا لأثره في الحد من التضخم، يوصى بزيادة الاستثمارات في مشروعات الاستزراع السمكي والصناعات البحرية المحلية للحد من الاعتماد على الواردات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **تحفيز المؤسسات المالية على دعم مشاريع الاقتصاد الأزرق:** يجب تطوير آليات تمويل مرنة وتقديم حوافز للمؤسسات المالية لتمويل المشروعات التنموية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام.
- **زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب البحري:** لضمان تحسين كفاءة الأنشطة البحرية، يُوصى بتطوير مناهج متخصصة وتوفير برامج تدريبية للعاملين في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق.
- **تحفيز الابتكار والتكنولوجيا في القطاعات البحرية:** من خلال تشجيع البحث والتطوير في مجالات الطاقة البحرية المتجددة والاستزراع السمكي الذكي وتحسين أنظمة النقل البحري.
- **تعزيز تكامل الاقتصاد الأزرق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى:** لضمان استفادة أوسع من موارده، يُوصى بربط مشروعات الاقتصاد الأزرق بقطاعات مثل السياحة، الصناعة، والخدمات اللوجستية.
- **تعزيز قدرة الاقتصاد الأزرق على تحسين مستوى المعيشة:** من خلال وضع سياسات تسهم في توجيه عائدات الاقتصاد الأزرق نحو مشروعات تنموية تخدم المجتمع المحلي.
- **تحقيق التكامل بين الاقتصاد الأزرق والنمو الاقتصادي المستدام:** عبر وضع استراتيجيات وطنية تدمج الاقتصاد الأزرق في خطط التنمية الشاملة.
- **دعم السياسات البيئية المستدامة في الاقتصاد الأزرق:** من خلال تطبيق معايير بيئية صارمة تضمن استدامة الموارد البحرية وتقليل الآثار السلبية على البيئة.
- **تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأزرق:** عبر تنظيم حملات توعوية وبرامج تعليمية تستهدف تعزيز دور المجتمع في دعم الاقتصاد الأزرق.
- **تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة:** لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأزرق.

المراجع:

- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري, (٢٠٢٢). تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في القطاعات البحرية: دراسة تطبيقية على الموانئ المصرية. الإسكندرية: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، كلية النقل الدولي واللوجستيات.

- الأونكتاد. (٢٠٢٤). استعراض النقل البحري ٢٠٢٤. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

- الأونكتاد. (٢٠٢٤). استعراض النقل البحري ٢٠٢٤. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

- البنك الدولي. (٢٠٢٣). تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق المصري. البنك الدولي، واشنطن.

- الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر. (٢٠٢٢). التقرير السنوي للأداء. الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، مصر.

- الزهري, شاهيناز. (٢٠٢٥). أثر الاقتصاد الأزرق في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بمدينة السويس دراسة حالة عن مدينة السويس. AIN Journal. 49. DOI: 10.59660/49114

- هيئة قناة السويس. (٢٠٢٢). دور قناة السويس في تعزيز الاقتصاد البحري العالمي. هيئة قناة السويس، مصر.

- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. (٢٠٢٣). تقرير عن الاستزراع السمكي في مصر. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، القاهرة.

- المشهداني، جاسم. (٢٠١٤). أساسيات البحث العلمي: المنهج الوصفي التحليلي وتطبيقاته في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. بيروت: دار الفكر العربي.

- سيد، محمد. (٢٠٢٠). تأثير كفاءة الموانئ البحرية على التجارة الثنائية بين مصر ودول قارة أفريقيا. الطبعة الأولى. القاهرة: مركز البحوث الاقتصادية.

- صندوق النقد العربي. (٢٠٢١). تأثير الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

- عبد المنعم، خالد. (٢٠٢١). اقتصاديات النقل البحري وأثرها على النمو الاقتصادي في دولة سنغافورة. الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٣). الاقتصاد الأزرق من أجل تنمية مستدامة وشاملة. جنيف: الأونكتاد.

- وزارة التخطيط والتنمية. (٢٠٢٤). مؤشرات النمو الاقتصادي وأثرها على التنمية المستدامة. وزارة التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر.

- Ahmed, R. (2018). Wage Constraints and Economic Growth in Developing Countries: A Structural Analysis. International Journal of Development Economics, 10(2), 145–162.

- Baker, T., Green, S., & Adams, J. (2022). The impact of marine renewable energy on carbon emissions reduction. Renewable Energy Journal, 45(5), 233-256.

- Gomez, R., Alvarez, P., & Mendes, T. (2019). Natural Resource Scarcity and its Impact on Economic Growth: A Global Perspective. International Journal of Development Studies, 14(2), 112–130.

- Miller, J., Thompson, R., & Wang, L. (2021). Promoting National Growth through Local Product Support: A Policy Analysis. International Review of Economic Policy, 9(1), 77–91.

- Pauli, G. (2010). The Blue Economy: 10 Years, 100 Innovations, 100 Million Jobs. Paradigm Publications.

- Robinson, J., Patel, K., & Ahmed, L. (2020). Wealth Inequality and Economic Growth: Empirical Insights from Emerging Economies. Journal of Economic Policy and Development, 18(3), 205–223.

- Smith, A., & Wills, T. (2020). Sustainable Marine Investment and Economic Growth: The Role of the Blue Economy in Job Creation. Ocean & Coastal Policy Review, 8(2), 77–93.

- Smith, J., Brown, P., & Lee, K. (2020). Challenges facing the blue economy in developing countries. Journal of Maritime Economics, 12(3), 145-168.

- The World Bank. (2017). The Blue Economy and Economic Growth in South Africa. World Bank Publications.

- United Nations Development Programme (UNDP). (2018). Human Development Report 2018. New York: UNDP.